المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

# المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

## سلسلة أوراق العمل

جمعيّات "المجتمع المدني" وممثلو السلطات العمومية في المغرب:
مدينتا الرباط والدار البيضاء نموذجًا

– مصطفى المناصفي –

ورقة عمل رقم 18

أيار/ مايو 2021

# جمعيّات "المجتمع المدني" وممثلو السلطات العمومية في المغرب:
# مدينتا الرباط والدار البيضاء نموذجًا

**– مصطفى المناصفي –**

**سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية**
**ورقة عمل رقم 18**
**أيار/مايو 2021**

الرجاء إرسال المراسلات إلى:
مصطفى المناصفي، أستاذ باحث في جامعة مولاي إسماعيل مكناس- المغرب، وباحث مشارك في معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي "إيكس أون بروفانس" – فرنسا.
m.elmnasfi@umi.ac.ma

© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2021
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في أيار/مايو 2021.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

**لمحة عن سلسلة أوراق العمل**

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعية أو نظرية أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الإثنين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية .

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

# الملخّص

تهدف هذه الورقة إلى تقديم جزء من نتائج بحث ميداني، يدخل في إطار الأبحاث التي تُعنى بالسياسات العمومية، درس من خلاله الباحث علاقة الفاعل الجمعوي بممثلي السلطات العمومية في المغرب بعد إعلان سياسة اجتماعية أطلق عليها اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". واعتمد في ذلك على المنهج الكيفي، عبر تقنية المقابلة غير الموجهة. وتمّ التركيز في هذه الورقة على تحليل الكيفية التي تُنظِم بها السلطات العمومية مشاركة الجمعيات المحلية في هذه المبادرة، والكيفية التي يستثمر بها الفاعل الجمعوي هذه المشاركة، قبل دراسة وتحليل التحوّلات التي عرفتها العلاقة الجديدة بين ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني والسلطات العمومية المركزية بعد إطلاق هذه السياسة الاجتماعية، وكيف أثّرت هذه العلاقة في الأدوار الأساسية للمجتمع المدني.

**الكلمات المفتاحيّة**: جمعيات المجتمع المدني، المشاركة المواطنة، السلطات العمومية، المغرب.

# جمعيات "المجتمع المدني" وممثلو السلطات العمومية في المغرب: مدينتا الرباط والدار البيضاء نموذجًا

## مقدمة

من خلال هذه الورقة سنحاول تقديم جزء من نتائج بحث ميداني يدخل في إطار الأبحاث التي تعنى بالسياسات العمومية. هذه الأخيرة يمكن تعريفها، بحسب معجم السياسات العمومية، بكونها مجموعة من تدخلات الحكومة والمؤسسات التابعة لها في قطاعات وبرامج عمومية في منطقة معينة من المجتمع أو الإقليم[1]. وقمنا في إطار هذا البحث، بدراسة علاقة الفاعل الجمعوي بممثلي السلطات العمومية في المغرب بعد إعلان سياسة اجتماعية أطلِق عليها اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". إنّ المقصود هنا بممثلي السلطات العمومية موظفي السلطة التنفيذية، أي الحكومة، الذين يمثلون هذه الأخيرة على المستويَين المحلي والإقليمي كالعامل/المحافظ ورئيس الدائرة. أما الفاعل الجمعوي، فالمقصود به المواطن المنخرط في الجمعيات المحلية المنتمية لما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني.

تهدف "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" إلى تقليص نسبة الفقر، ومحاربة الهشاشة والتهميش، عبر إشراك ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في تدبير برامج هذه السياسة الاجتماعية. ورُصِد لهذه الأخيرة، في خلال مرحلتها الثالثة، 18 مليار درهم[2]، مقسّمة على أربعة برامج[3]. وتمّ الإعلان عن هذه المبادرة في سياق دولي عرف إعلان أهداف التنمية للألفية[4]، وفي سياق وطني اتّسم بجلوس ملك جديد على كرسي العرش. كما عرف السياق نفسه تفجيرات دمويّة خرج منفذوها من الأحياء الهامشية للعاصمة الاقتصادية للمملكة: مدينة الدار البيضاء.

ومن أجل إشراك الجمعيات المحلية في هذه المبادرة، وضعت السلطات العمومية آليات سُمِّيت بالآليات التشاركية، منها: آلية "التشخيص التشاركي". وتهدف هذه الآلية، بحسب دليل المساطر للمبادرة[5]، إلى استشارة الجمعيات والمواطنين الراغبين في الانخراط في هذه السياسة الاجتماعية. وهناك أيضًا آلية أخرى تسمّى "طلب عروض"، تهدف إلى انتقاء مشاريع مصنفة بحسب أهداف محددة تدخل في إطار التوجهات الكبرى للمبادرة.

لقد أنجِز هذا البحث في سياق شهد موجة احتجاجات في دول عدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ لم يكن المغرب في معزل عن هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة في بداية العام 2011. في هذا البلد، الذي يبعد عن القارة الأوربية 13 كيلومترًا فقط، ظهرت حركة 20 شباط/فبراير التي طالبت، إلى جانب القيام بإصلاحات سياسية، بتحقيق عدالة اجتماعية وتوزيع عادل لثروات البلاد.

من خلال هذا البحث تتبّعنا، في الفترة الممتدة بين العامَين 2011 و2012، الجمعيات المحلية المستفيدة من تمويلات "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". كما تتّبعنا عمل السلطات العمومية المشرفة على هذه الأخيرة. بمعنى آخر، درسنا العلاقات السائدة بين فاعلَيْن أساسيَّين في إطار هذه المبادرة، هما: أولًا: الفاعل الجمعوي المُتَمَثِّلِ في المواطن المنخرط في ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني، وثانيًا: الفاعل العمومي المتمثل في ممثلي السلطات العمومية، كرئيس الدائرة[6]، ورؤساء المصالح الاجتماعية في العمالات/المحافظات، ومنشطي فرق الأحياء.

وتهدف هذه الورقة إلى معرفة التحوُّلات التي يشهدها ما يسمى بالمجتمع المدني في المغرب، في سياق اتسم بإقرار دستور 2011 الذي أعطى صلاحيات مهمة لما يسمى بجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. كما تهدف أيضًا إلى معرفة أثر هذا السياق "الجديد" على العلاقة بين الجمعيات المحلية والسلطات العمومية. إنّ السؤال المركزي الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة هو الآتي: ما هي آثار مشاركة بعض ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" على العلاقة بين ممثلي السلطات العمومية والفاعل الجمعوي؟

من أجل ذلك، انطلقنا من فرضية مفادها أنّ وضع آليات تشاركية في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، أحدث تحولات في علاقة ممثلي السلطات العمومية بممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني، تجلّى ذلك في التقارب بين الفاعل الجمعوي وممثل السلطات العمومية، إذ أضحى هذا الأخير "يعترف" بدور الفاعل الجمعوي في صياغة السياسات العمومية. إلّا أن هذا التقارب يساهم، في الوقت نفسه، في ابتعاد ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني عن تأدية أدوارها الأساسية التي أنشِئت من أجلها، والمتمثلة في مراقبة عمل السلطات العمومية والترافع.

## الإطار المنهجي

من أجل اختبار الفرضية أعلاه، أقدمنا على دراسة حالة بعض الجمعيات المنخرطة في هذه المبادرة في المجال الحضري في مدينتي الرباط والدار البيضاء، من خلال بحث ميداني أجري مع ممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني، ومع بعض ممثلي السلطات العمومية في المدينتين السالف ذكرهما. إنّ الجمعيات موضوع الدراسة تشتغل في مجالات لها صلة بالمجالات الاجتماعية كالصحة والتربية والتكوين. وأجري هذا البحث مع أربعين جمعية وتعاونية في خلال فترتين: الأولى، بين فاتح نيسان/أبريل وأواخر تموز/يوليو 2011؛ والثانية، بين بداية شهر أيار/مايو ونهاية شهر تموز/يوليو 2012. علمًا أن هذه الدراسة تدخل في إطار بحث سلك الدكتوراه، أنجز ونوقش باللغة الفرنسية في العام 2015؛ وقد اخترنا في هذه الورقة تقديم جزء من خلاصات هذا البحث الأكاديمي، وبعض من أقوال المستجوَبين الذين شاركوا في المقابلات التي أجريناها مع الفاعلين المعنيين بموضوع الدراسة. واعتمدنا في ذلك على المنهج الكيفي، عبر تقنية المقابلة غير الموجهة، تراوحت مدة اللقاء فيها مع كلّ فاعل معني بالدراسة بين ساعة وساعتين ونصف؛ وتمكّن المقابلة غير الموجهة الباحث من جمع معطيات لها صلة مباشرة بإشكالية البحث. وفي الوقت نفسه، تتيحُ له التحقق من المعطيات نفسها من خلال إجراء مقابلات أخرى مع فاعلين آخرين لهم صلة بموضوع الدراسة. وتمنح هذه المنهجية الباحث أيضًا إمكانية معرفة كيف يشتغل الفاعلون؟ وكيف يتم التفاعل بينهم؟

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك تمّ اختيار مدينتين لإجراء هذا البحث الأكاديمي: الرباط، العاصمة الإدارية للمملكة المغربية، والدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية. هذا الاختيار راجع لكون المدينتَين السالف ذكرهما تعرفان دينامية كبيرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحكم احتضانهما عددًا كبيرًا من الأحياء الشعبية. كما تعرف هاتان المدينتان مشاكل سوسيو-اقتصادية، لذلك عملت السلطات العمومية على وضع مخططات بهدف إيجاد حلول لهذه المشاكل.

تجدر الإشارة إلى أنّ إجراء هذا البحث الميداني اعترضته صعوبات مرتبطة أساسًا بضرورة الحصول على ترخيص إداري. إن إجراء بحث لدراسة وتحليل سياسة عمومية تشرف عليها وزارة الداخلية يتطلب إيداع طلب لدى مكتب العامل/المحافظ المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو ما قمنا به وانتظرنا بعد ذلك ثمانية أسابيع للحصول على رد إيجابي. الملاحظ أنّ الترخيص لم يكن كتابيًّا،

إذ أخبرِنا بذلك شفهيًّا، وتمّ التنسيق بين الإدارة المركزية ومصالحها الخارجية في العمالات/المحافظات المنتمية إلى مدينتَي الرباط والدا البيضاء مع تحديد أجندة لا تتعدى عشرين يومًا لإجراء البحث. هذه الأجندة المحددة دفعتنا إلى إجراء مقابلتين على الأقلّ في اليوم وفي بعض الأحيان ثلاث مقابلات في اليوم نفسه، الأمر الذي جعل من التحليل الأولي للمعطيات الميدانية للبحث قبل الاستمرار في إجراء مقابلات أخرى مسألة صعبة. لقد أجرِيت معظم المقابلات باللغة العربية، باستثناء اثنتين أجريناهما باللغة الفرنسية مع مسؤول في عمالة/محافظة الرباط ومع فاعلة جمعوية في المدينة نفسها بطلب منهما.

ومن أجل الإجابة عن السؤال المركزي لهذه الورقة، سنركز في البداية على الكيفية التي تنظم بها السلطات العمومية مشاركة الجمعيات في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والكيفية التي يستثمر بها الفاعل الجمعوي هذه المشاركة، قبل أن نُعَرّجَ على التحولات التي تعرفها العلاقة بين ممثلي الجمعيات المحلية وممثلي السلطات العمومية، وكيف تؤثر هذه العلاقة في الأدوار الأساسية لما يسمى بالمجتمع المدني.

## المشاركة المواطنة في المبادرة: فضاء جديد لتعبئة جمعيات "المجتمع المدني"

تُعرَف "المشاركة المواطنة" في أدبيات علم السياسة بكونها "التدخل المباشر للمواطن في تدبير الشأن العام من خلال دعوته لتقديم رأيه واستشاراته قبل اتخاذ القرارات التي تعنيه"[7]. هذا التعريف يُسَائِلُ محدودية الديمقراطية التمثيلية واختيار المواطنين لممثليهم. إن الحديث عن المشاركة المواطنة يدفعنا إلى مساءلة مفهوم الديمقراطية. فهذا الأخير يمكن تقسيمه إلى قسمين: قسم متعلق بالديمقراطية التمثيلية، وقسم آخر له ارتباط بالديمقراطية التشاركية. فالديمقراطية التمثيلية تنحو منحى اختيار المواطنين لممثليهم عن طريق انتخابات مباشرة، كما هو الشأن في الانتخابات التشريعية. أما الديمقراطية التشاركية، فهي مرتبطة باستدعاء الأفراد أو ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني من طرف السلطات للقيام باستشارات واسعة تهمّ مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر، وبالتالي إشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للعواقب المترتبة عن ذلك.

من خلال الجمع بين الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية، يمكن القول إنّ الأفراد يساهمون في تدبير الشأن العام. فالمواطنون يختارون ممثليهم لتمثيلهم والسهر على تدبير شؤونهم العامة، وفي الوقت نفسه يشاركون في صنع القرار من خلال المشاركة في النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين جودة حياتهم.

ويمكن اعتبار الديمقراطية ناقصةً عندما تقتصر على النموذج التمثيلي فحسب؛ بعبارة أخرى، لكي تصبح الديمقراطية كاملة يلزم إضافة مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام عبر استشارات واسعة قبل البدء في صياغة وتنفيذ المشاريع، وكذا القيام باجتماعات عمومية مع الأفراد المستهدفين بتلك المشاريع. من هنا تتجلى العلاقة بين ما يسمى بالمجتمع المدني والمشاركة المواطنة. بمعنى آخر، توجه السلطات العمومية الدعوة إلى ما يسمّى بالمجتمع المدني من أجل المشاركة في صنع السياسات العمومية. وهي بذلك تعني "مجموعة من الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط في تسيير الشؤون العامة"[8]. وتبعًا لذلك، تتمّ المشاركة المواطنة عبر هذه الآليات والوسائل التي تتيحها الديمقراطية التشاركية.

من جهة أخرى، يمكن تعريف ما يسمّى بالمجتمع المدني، بحسب سعد الدين إبراهيم، على أنّه "مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"[9]. هذا التعريف يضع ما يسمّى بالمجتمع المدني في موقع الوسيط بين الدولة وأفراد المجتمع، إذ يمكن أن يضطلع بدور الرابط بين مؤسسات الدولة والمجتمع. إنّ لما يسمى بالمجتمع المدني وظائف أساسية تتجلى، بحسب عبد الإله بلقزيز، في "تعميمه لنظام من الأفكار والقيم والتطورات في المجتمع"[10]. وهي وظائف يقوم بها فاعلون آخرون كالمثقفين والفاعلين السياسيين. بمعنى أنّ ما يسمى بالمجتمع المدني يساهم في إنتاج الأفكار ونشرها بطرائق تدخل في صميم اشتغاله كالترافع.

ويرى عزمي بشارة، في دراسته النقدية لما يسمى بالمجتمع المدني، أنّه قد "تحققت مفاهيم مختلفة تاريخية للمجتمع المدني، وبعد كل تحقق له كان يظهر من جديد بمعنى جديد أي كحامل لمطالب جديدة، أي أنه وليد لفرز جديد كل مرة، أو لتمفصل جديد للوحدة الاجتماعية – السياسية السائدة"[11]. إنّ مفهوم ما يسمّى بالمجتمع المدني يتطوّر بتطوُّر السياقات والتحولات التي تعرفها المجتمعات. وفي هذا الإطار، عرف هذا المفهوم تطورًا كبيرًا في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، إذ يُعرَف هذا المفهوم في

السياق العربي على أنه "عمل مدني يتمّ وفق المعايير الدولية ويهتم بحقوق الإنسان، والحكامة الرشيدة والمشاركة المواطنة"[12]. في هذه الحالة يمكن القول إن ما يسمّى بالمجتمع المدني تطوَّر في سياق دولي ينادي بضرورة احترام حقوق الإنسان، وتبني مفاهيم لها ارتباط بالحكم الرشيد.

في المغرب يبلغ عدد ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني 160 ألف جمعية[13]. وقد عرفت الجمعيات في هذا البلد تطورًا كبيرًا في خلال السنوات الأخيرة. إذ لوحظت قدرة هذه الأخيرة على التنظيم والمأسسة، وتأدية أدوار أساسية في الترافع، والمساهمة في التنمية، وصياغة المشاريع[14]. الأمر الذي يؤكد تمكُّن هذه الجمعيات من تقوية قدراتها التنظيمية، وتأهيل مواردها البشرية. وتوسّعت الحركة الجمعوية في المغرب بشكل كبير داخل الأحياء الشعبية للمدن الكبرى، كالرباط والدار البيضاء وطنجة، نتيجة التحولات العميقة التي عاشتها هذه المدن، والمرتبطة أساسًا بالهجرة القروية والنمو الديمغرافي وظهور الأحياء الهامشية[15].

ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة أصناف من الجمعيات، بحسب درجة استقلاليتها عن السلطات العمومية وطبيعة الأنشطة التي تمارسها:

**الصنف الأول يدخل في إطار الجمعيات الجهوية؛** هذه الأخيرة أُسِّست في الثمانينيات من القرن الماضي من طرف شخصيات مقربة من السلطة، والهدف من تأسيس هذه الجمعيات هو ضمان تجديد النخب المحلية التي ستعتمد عليها الدولة، وبالتالي نحن هنا لسنا أمام المشاركة المواطنة المستقلة عن السلطات العمومية، بل أمام وضعية تتمثل في تحديث وعصرنة المحسوبية المدنية والسياسية[16]. في هذا السياق، أدّى هذا النوع من الجمعيات دورًا مهمًّا في الحدّ من تنامي التعاطف الشعبي مع أحزاب المعارضة وتنظيماتها الموازية، خصوصًا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. إذ تأثرت الحركة الجمعوية "المستقلة" بالصراع الذي عاشه المغرب بين السلطة واليسار المغربي في فترة ما سمي بسنوات الرصاص. وأُسِّست العديد من الجمعيات التي كانت لها امتدادات بأحزاب المعارضة، وكانت تؤدي دور الذراع المدنيّة لهذه الأخيرة في الأحياء الشعبية للمدن الكبرى. شجّع هذا الوضع السلطات العمومية إما على إنشاء جمعيات مقربة منها، وإما على محاولة استقطاب جمعيات مستقلة من خلال منحها الدعم المادي واللوجيستي، أو عبر إشراكها في بعض البرامج والسياسات الاجتماعية.

**الصنف الثاني، هو الجمعيات ذات التوجه الاجتماعي والاقتصادي** التي تشتغل في مجالات تقنية محضة، مرتبطة تحديدًا بالقطاعات الاجتماعية التي تراجع تدخل الدولة فيها، كالصحة ومحاربة الأمية.

هذا الصنف من الجمعيات يرتبط بعلاقات ودية مع السلطات العمومية، بحكم أن هذه الأخيرة تمنحه منحًا وتعويضات مادية.

**أما الصنف الثالث والأخير،** فيختلف عن الصنفَين الأول والثاني بحكم أنّ الجمعيات التي تدخل في إطاره تشتغل **في مجالات ذات توجه حقوقي،** مثل الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وعن حقوق الأقليات. هذه الجمعيات تواجه مشاكل مع السلطات العمومية مرتبطة بالأساس بالتراخيص وبالمنع من تنظيم الأنشطة والتظاهرات.

وعلاقةً بمشاركة ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، أظهرت السلطات العمومية أهمية إشراك الجمعيات في تنفيذ هذه السياسة الاجتماعية. في هذا الاطار، يمكن اعتبار مشاركة ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية، وفي تدبير الشأن العام أداة تهدف إلى تقوية العلاقة بين هذه الأخيرة ومؤسسات الدولة[17]. لهذا يمكن تفسير رهان السلطات العمومية المغربية على إشراك المواطنين في هذه السياسة، برغبتها في تقوية علاقاتها بما يسمّى بالمجتمع المدني، وتشجيعه على مساعدتها في تنفيذ السياسات العمومية.

وتبيّن من خلال سياسة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، أنّ هناك رغبة ظاهرة لدى السلطة التنفيذية في إشراك المواطنين المستهدفين بهذه السياسة، خصوصًا أولئِكَ المنظَّمين في إطار قانوني، أي المنخرطين في الجمعيات والتعاونيات. هذا المعطى، يدفعنا إلى تقديم الأسئلة الآتية: من خلال "التشخيص التشاركي" و"طلب عروض" وغيرهما من الآليات التشاركية للمبادرة، هل فعلا تُؤْخَذُ اقتراحات ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني الحاملة للمشاريع في الاعتبار؟ وهل فعلًا، في إطار الآليات التشاركية التي وضعتها الدولة، نحن في صدد التأسيس لديمقراطية تشاركية حقيقية؟ وعلى فرض أنّ مطالب الجمعيات تؤخذ في الاعتبار، هل السلطات العمومية توفّر الإمكانات المالية واللوجستية لهذه الجمعيات من أجل إنجاز مشاريعها؟

تختلف الإجابة عن هذه الأسئلة من محافظة/عمالة إلى أخرى، لأنّ ذلك مرتبط بمزاج رجال السلطة، ومدى رغبتهم واستيعابهم للمشاركة المواطنة. فمن خلال البحث الميداني الذي أجريناه في مدينتي الرباط والدار البيضاء، لاحظنا في بعض المحافظات/العمالات أن هناك فعلًا إنصاتًا كبيرًا من طرف السلطات العمومية للجمعيات، عبر الاجتماعات و"التشخيص التشاركي". إذ يضطلع ممثلو السلطات

العمومية بدور المصاحبة للجمعيات المحلية. وتتجلّى هذه الصورة، في الاستجابة لاقتراحات المشاريع التي تقدمت بها مجموعة من الجمعيات، وكذا الإمكانات المالية التي وُفّرت لها.

"*ممثلو السلطات العمومية يتصرفون بشكل أفضل، فمنذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أحسسنا بتغيير لافت، وفهمنا أن الجمعيات الجادة ستحظى بمصاحبة من السلطة*"[18].

الملاحظ أن المواطنين المنخرطين في الجمعيات والتعاونيات المعبئة والمشاركة في هذه المبادرة، يتوفرون على مسارات غير متجانسة، إذ تتراوح أعمارهم بين 28 و56 سنة، أغلبهم ينحدرون من الأحياء الشعبية، وهناك فئة أخرى يمكن تصنيفها ضمن خانة الفئات المنتمية إلى الطبقة الوسطى، ومعظم الأفراد الذين التقينا بهم والمنتمين إلى هذه الطبقة منخرطون في أحزاب سياسية.

إنّ معظم ممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني، المشاركين في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، لديهم مستويات علمية غير متجانسة، فعل سبيل المثال: هناك من هو حاصل على شهادة الباكالوريوس، وآخرون على شهادة جامعية عليا، وفئة أخرى حاصلة على شهادة تقني في التكوين المهني.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا الانخراط اللافت للعنصر النسوي في هذه المبادرة؛ إذ استطاعت هذه الأخيرة استقطاب النساء إلى العمل الجمعوي، وبالتالي برز فاعل جديد في المشهد الجمعوي، ألا وهو المرأة الجمعوية القيادية. هذا المعطى، ولّد نوعًا من المنافسة بين المرأة الجمعوية والرجل الجمعوي في سياق عرف دسترة المساواة بين الرجل والمرأة. لقد أقر دستور 2011، في فصله 19، تمتع "الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"[19]. هذا المحدّد الإلزامي الوارد في دستور المملكة المغربية، دفع إلى إحداث مؤسسات وهيئات تعنى بالمناصفة ومكافحة كلّ أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، كهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز[20]، وهيئة المساواة وتكافئ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية[21]. الأمر الذي شجع فئة النساء على الانخراط في العمل المدني وتأسيس جمعيات محلية.

يدفعنا ما سبق ذكره إلى القول إنّ الآليات التشاركية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إضافة إلى دسترة المساواة بين الجنسين، أحدثت تحولًا نوعيًّا في ما يسمّى بالمجتمع المدني في المغرب، من خلال تنامي

انخراط العنصر النسوي في العمل المدني. وهذا الوضع يفسّر التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، وكيف أضحى العمل الجمعوي ميدانًا لتبادل الأدوار بين المرأة الجمعوية والرجل الجمعوي. لقد أدّت الآليات التشاركية لهذه السياسة الاجتماعية دورًا كبيرًا في فتح المجال أمام النساء من أجل الانخراط في العمل المدني والتعاوني، وهو ما مكّنهن من تطوير قدراتهنّ، وفي بعض الحالات من تحقيق نوع من الاستقلال المادي.

*"كنا بداية عشر نساء، ومع مجيء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أضحينا سبع عشرة امرأة منخرطة في التعاونية النسائية. هذه المبادرة مكّنتنا من تطوير وتنمية التعاونية التي نشرف عليها ومكّنتنا أيضًا من المشاركة. أغلب النساء المشاركات تمكّنّ من مساعدة أزواجهنّ وحققن نوعًا من الاستقلال المالي. من دون هذه المبادرة لا يمكن لنا كنساء أن نكون أكثر فعالية وأن ننجح في ما نطمح إليه"* [22].

إنّ الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه في ما يخصّ مشاركة ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هو أنّ الآليات التشاركية لهذه الأخيرة يمكن اعتبارها فضاء جديدًا أمام الفاعل الجمعوي من أجل التعبئة والانخراط في العمل المدني. كما يمكن اعتبار الآليات نفسها بمثابة أداة جديدة فَتَحَتْ لفاعلين جُدد، كالنساء والشباب فرصةَ "المساهمةِ" في صنع القرار على المستوى المحلي. ونتيجة لذلك، ظهرت على المستوى المحلي "نخبة جمعوية" جديدة، مستقلة نوعًا ما عن الأحزاب السياسية وتنظيماتها الموازية. الأمر الذي قد يفسَّر بمحاولات هؤلاء الفاعلين الجدد خلق نوع من القطيعة بين التنظيمات الجمعوية والتنظيمات الأخرى، خصوصًا على مستوى الخطاب الذي تنتجه قيادات هذه الأخيرة، في مجالات متعلقة بإدماج الشباب وفلسفة التنمية والنوع الاجتماعي[23].

بعد وصفنا وتحليلنا للطريقة التي تنظِّم بها السلطات العمومية مشاركة الفاعلين الجمعويين في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والفئات المنخرطة في هذه الأخيرة، سندرس في الشق الثاني من هذه الورقة، أثر الآليات التشاركية لهذه المبادرة على العلاقة بين الفاعل الجمعوي وممثلي السلطات العمومية.

## الفاعل الجمعوي ورجل السلطة: من الصراع إلى الشراكة والتعاون

يُعدُّ تبني الآليات التشاركية في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، مؤشرًا إلى اعتراف السلطات العمومية بأهمية إشراك ما يسم ى بجمعيات المجتمع المدني في تدبير المشاريع التي تهمهم. دفع هذا المعطى بممثلي السلطات العمومية، كرئيس الدائرة الحضرية ورئيس المصلحة الاجتماعية بالعمالة/المحافظة، إلى التأقلم مع واقع جديد يرتكز على ضرورة التواصل والجلوس مع ممثلي الجمعيات من أجل التفكير الجماعي في مشاريع محلية ذات أهداف تنموية.

*"إن المشاركة المواطنة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رهان بالنسبة للسلطات العمومية، لأن ذلك يساعد أطر هذه الأخيرة في صياغة المشاريع وحاجيات الساكنة بتشاور مع المواطنين المستهدفين. إن المواطن هو الأقرب لمعرفة مشاكله، وبذلك لا يمكن لنا أن نقرر مكانه"*[24].

ما يلاحَظ، من خلال البحث الميداني الذي أجريناه، أنّ سلوك رئيس الدائرة، في إطار هذه المبادرة، مرتكِزٌ على "مقاربةٍ "تنمويةٍ"، أكثرَ منها سلطوية. فضلًا عن وجود تحوُّل في نظرة بعض من رجال السلطة لدور الفاعل الجمعوي في صياغة المشاريع والأنشطة التنموية. هذا المعطى لا يمكن تعميمه، إذ يمكن أن نجد في الإقليم نفسه تناقضات على مستوى تعامل رجال السلطة مع الفاعل الجمعوي.

ولدى حديثنا مع بعض الموظفين المشتغلين في المحافظات/العمالات والجماعات الترابية، أكّدوا لنا أن الفاعل الجمعوي، لا يمكن تجاوُزُهُ اليومَ في المشاريع التي تَعْنِي المناطق الجغرافية التي يشتغل فيها، بحيث يُلمس أن هناك اعترافًا بأن الفاعل الجمعوي هو فاعل أساسي، وخبرته ضرورية لدى صياغة المشاريع التنموية. بالإضافة إلى ذلك، منح دستور 2011، في فصله 12، لما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إمكانية المساهمة، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية[25].

أدّت دسترة مشاركة ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام إلى وجود علاقة تنازع بين الفاعل الجمعوي والمنتخبين السياسيين؛ فالفاعل الجمعوي لديه إحساس بأنّ المنتخبين السياسيين منزعجون من مشاركة الجمعيات في تدبير المشاريع المحلية عبر "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

وبعض المنتخبين، يعتقدون أنّ مشاركة الفاعل الجمعوي في هذه المبادرة قد تسحب البساط من تحت أرجلهم، لأنّ الجمعيات في اتصال دائم مع المواطنين من خلال الأنشطة التي يقومون بها.

وفي هذا الاطار، يمكن تسجيل نوع من "التسييس" لهذه السياسة الاجتماعية من طرف بعض المنتخَبين السياسيين؛ إذ استفادت جمعيات مُقربة من منتخبين، يترأسون، في الوقت نفسه، اللجنة المحلية للتنمية البشرية.

*"هناك بعض المنتخبين المحليين أسسوا جمعيات استفادت من تمويلات المبادرة. انتابنا إحساس أن بعض السياسيين أزعجتهم مشاركتنا كجمعيات في هذه السياسة الاجتماعية. أظن أنهم يعتبروننا منافسين لهم. وهذا راجع لقربنا من المواطنين. فنحن كجمعيات نشتغل طيلة السنة، ونعتمد على سياسة القرب من الساكنة. هذه الوضعية دفعت العديد من المنتخبين السياسيين إلى تأسيس جمعيات بالأحياء التي ننشط فيها حتى تكون لهم خزانًا انتخابيًا"* [26].

في المقابل، هناك جمعيات استفادت من تمويلات لمشاريعها، من دون أن تكون لها علاقة بممثلي السلطات العمومية وبالمنتخبين السياسيين. لكنّ ذلك، لا يمنع من القول إن طريقة تنظيم مشاركة الجمعيات في هذه المبادرة، هي محل انتقاد مجموعة من ممثلي الجمعيات المحلية. هؤلاء، يقترحون أن تكون مشاركتهم محايدة وتعبّر عن طموحاتهم وانتظاراتهم.

يسود اعتقادٌ لدى بعض المنتخبين السياسيين مفاده أنّ الجمعيات هي بمثابة منافس للمستشار الجماعي. وبالتالي هناك نوع من الحذر تجاه الفاعل النشيط في الجمعيات المحلية. علمًا أنّ العمل الجمعوي في المغرب ليس بمعزل عن مجموعة من الممارسات، المرتبطة برهان تحقيق المصالح الخاصة والنفوذ.

وعلى النقيض من ذلك، يلاحَظ أنّ علاقة الفاعل الجمعوي بممثلي السلطات العمومية المركزية تحسنت. ويتجلّى ذلك في كون المواطن العادي، الذي لم يسبق له الانخراط في العمل المدني والسياسي، بدأ ينخرط تدريجيًّا، و يؤسّس أيضًا جمعيات محلية، ويأخذ الكلمة بعفوية أمام ممثلي السلطات العمومية في أثناء اللقاءات التي تنظم في إطار آلية "التشخيص التشاركي".

إنّ التقارب والتعاون بين الفاعل الجمعوي وممثلي السلطات العمومية المركزية، في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، يُسَائِلان درجة استقلالية ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني عن الدولة، وعن تأثير هذه الأخيرة في الأدوار الأساسية للمجتمع المدني. والملاحَظ في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية

البشرية" أنّ قيادِيّي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني، المستفيدة من تمويلات المبادرة، يضطلعون بمهام السلطات العمومية في الأحياء الشعبية. فالفاعل الجمعوي يشتغل كما لو أنّه فاعل عمومي، ويدافع عن هذه السياسة الاجتماعية، وعن أهميتها في خلق "دينامية" وسط المجتمع، وهو ما يمكن تفسيره بأنّ هناك محاولات لمأسسة الجمعيات المدنية وجعلها امتدادًا لمؤسسات الدولة.

ويمكن القول إنّ رهان السلطات العمومية يتجلّى في إقدام ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني على تأدية أدوار السلطات العمومية، وليس الترافع ومراقبة عمل هذه الأخيرة، والدفاع عن توجهات الفئات المستهدفة. وتساهم هذه الجمعيات في إرساء نوع من التقارب بين الساكنة وممثلي السلطات العمومية، إلّا أن ذلك يساهم، في الوقت نفسه، في ابتعاد هذه الجمعيات بشكل تدريجي عن المجتمع والدفاع عن مصالح أفراده. نتيجة لذلك، يمكن القول إن الجمعيات كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمجتمع أضحت مهددة في الاضطلاع بهذا الدور، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور مجتمع مدني هشّ، ما سيساهم في خلق نوع من الصراع المباشر بين الدولة والمجتمع، مثلما حدث أخيرًا في منطقة الريف.

*"نحن نعرف كل التوترات التي ميزت العلاقة بين الادارة والمواطنين، لذا فإن إشراك المواطن هو نوع من التطبيع لهذه العلاقة، أي تقريب المواطن من الإدارة والعكس صحيح. كما أنّ هناك رهانا سياسيًا، يتعلق الأمر بإشراكهم حتى لا يقولوا "لسنا مهمين""* [27].

إنّ ما سبق ذكره يُسَائِلُ مستقبل استقلالية ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني عن السلطات العمومية، ويفسّر كيف تعتمد مؤسسات الدولة على جمعيات مدنية من أجل تصريف أنشطتها بالأحياء الشعبية، من دون الاكتراث إلى أنّ الدور الحقيقي لهذه الجمعيات يتمثل في دقّ ناقوس الخطر، والوقوف على محدودية السياسات العمومية، وتقديم توصيات لتطويرها، وليس تبنيها والتصرف كما لو أن مهمة الجمعيات تقتصر فقط على مساعدة السلطات العمومية في تنفيذ سياساتها.

*"لقد منحت هذه المبادرة إشعاعًا للجمعيات، وهناك نوع من الثقة بيننا وبينهم (السلطات العمومية)، خصوصًا بعد نجاح مشروعنا، إنهم يتصلون بنا لإنجاز المشاريع"* [28].

أدّى التقارب بين ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني والسلطات العمومية في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، إلى رغبة الفاعل الجمعوي في الاستمرار كفاعل مدني والابتعاد من الانخراط في

العمل الحزبي والسياسي. ويفسّر الفاعل الجمعوي ذلك، بكون العمل المدني يمنحه "حرية أكبر، واستقلالية في التسيير واتخاذ القرارات، ويمنح المنخرط فيه فرصة القيادة"[29]، عكس العمل الحزبي والسياسي الذي يُلزم المناضل الحزبي، بحسب الفاعل الجمعوي، بضرورة تتبُّع التوجهات الكبرى لقادة الأحزاب، حتى وإن كان المنخرط في هذه الأخيرة لا يتفق معها. هذا الموقف من العمل الحزبي يُظهر أنّ العمل الجمعوي أضحى ملجأ للمواطنين الذين لم يستطيعوا تحقيق مسار سياسي، كما يوضح غياب الثقة في الأحزاب السياسية، وعدم قدرة هذه الأخيرة على تجديد نُخَبها. والملاحظ أن جزءًا من ممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني تهتم بالحياة السياسية، إلّا أن ذلك يتمّ من بعيد ومن دون الانخراط في حزب سياسي.

يمكن تفسير رفض بعض ممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني الانضمام إلى الأحزاب السياسية، بكون السلطة وتدبير الشأن العام على المستوى المحلي "يسيطر" عليهما الأعيان، وبالتالي يشكّل ذلك حاجزًا أمام طموحات الأفراد الذين ينشطون في جمعيات محلية. كما قد يُفسَّر ذلك بكون الأحزاب السياسية في المغرب تعاني من المحسوبية، إذ تصنَّف، في هذا الإطار، بعض الأحزاب بـ"العائلية". ساهم هذا الوضع في توسيع الهوة بين الأحزاب السياسية والمواطنين، ودفع هؤلاء إلى تفضيل الانخراط في العمل المدني عوض العمل السياسي.

إنّ انخراط المواطنين في العمل المدني مكّنهم من اكتساب مهارات معينة في إدارة الجمعيات، وكسب ثقة السكّان المستهدفين بهذه السياسة الاجتماعية. فضلًا عن ذلك، أظهرت الملاحظات الميدانية التي أجرينها في إطار هذا البحث، أنّ قادة الجمعيات لديهم مهارات وقدرات على "تعبئة المواطنين"، وهو ما سهّل عليهم التواصل مع ساكنة الأحياء المستهدفة بـ"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". بالإضافة إلى ذلك، أظهرت هذه الملاحظات الميدانية الانتقادات التي يوجّهها سكان هذه الأحياء إلى الأحزاب السياسية، وإشارتهم إلى أنّ وجود هذه الأخيرة على المستوى الميداني يكون موسميًّا فقط، أي في فترة الانتخابات المحلية والتشريعية، على عكس جمعيات المجتمع المدني التي تسجل حضورها في الأحياء الشعبية بشكل يومي.

## خاتمة

كخلاصة لما سبق، يمكن القول إن خلق آليات تشاركية في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" أحدثَ تحولات في العلاقة بين ممثلي السلطات العمومية المركزية وممثلي ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني، إذ أتاح ذلك من ظهور جمعيات وتعاونيات مدنية جديدة، كما مكّن بعض المواطنين من الانخراط والتعبئة في العمل الجمعوي للمرة الأولى في حياتهم. ويمكن القول أيضًا إن الآليات التشاركية لهذه المبادرة، هي فضاءٌ جديد للتعبئة أمام الفاعل الجمعوي، خصوصًا وسْط فئتيْ الشباب والنساء. إنّ مشاركة فئة النساء في هذه المبادرة يفسّر بأنّ العمل الجمعوي أضحى فضاء لتدبير الزعامة بين الرجل والمرأة. هذا المعطى يعكس، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أنّ المجتمع المغربي يعرف تحولات بنيوية، توسّعت من خلاله فرص القيادة أمام فئة النساء؛ الأمر الذي خوّل هذه الفئة، التي كانت مهمشة في السابق، إيجاد مكانة في فضاء احتُكِر في العقود الماضية من طرف الرجل الجمعوي.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجدت هذه الآليات التشاركية نوعًا من الثقة بين الفاعل الجمعوي وممثلي السلطات العمومية، إذ تمّ الانتقال من علاقة تنازع وتباعد إلى علاقة شراكة وتعاون. هذه العلاقة الجديدة قد تمسّ استقلالية ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني عن السلطات العمومية، كما يمكن أن تشكّل حاجزًا أمام الجمعيات للترافع عن مصالح المواطنين، إذ يُعدُّ هذا الأخير هو الغاية التي من أجلها أنشئت هذه الجمعيات.

في المقابل، يمكن القول إنّ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآلياتها التشاركية ولّدت نوعًا من علاقة التنازع على المستوى المحلي بين الفاعل الجمعوي والفاعل السياسي، إذ أضحى العمل الجمعوي في هذا الإطار ملجأً للأفراد الذين فقدوا الثقة في الأحزاب السياسية وفي تنظيماتها الموازية. وبذلك استطاعت هذه المبادرة استقطاب جزء من النخب المحلية إلى العمل المدني، وهو ما يمكن تفسيره بأن الآليات التشاركية لهذه السياسة الاجتماعية شكّلت بديلًا للأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وفي استقطاب النشيطين منهم.

# الهوامش والمراجع

[1]THOENIG, Jean-Claude. 2004. « Politique Publique », *dans* BOUSSAGUET, Laurie, et autres (sous dir.), *Dictionnaire des politiques publiques*, Paris, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, p. 326

[2] انظر الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: http://www.indh.ma/ar/financement/

[3] برنامج "تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية"، برنامج "مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة"، برنامج "تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب" وبرنامج "الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة". أنظر المصدر السابق.

[4] انظر أهداف التنمية للألفية: https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/chapter1.pdf

[5] انظر في هذا الإطار الصفحة المتعلقة بالحكامة بالموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

http://www.indh.ma/ar/gouvernance/#approche

[6] "الدائرة" هي أحد مستويات التقسيم الترابي للتسيير الإداري بالمغرب. يوجد نوعان من الدوائر، دوائر قروية ودوائر حضرية، وهي وحدات إدارية مرتبطة بالإدارة المركزية.

[7] CARREL, Marion. 2005. Faire participer les habitants ? *La politique de la ville à l'épreuve du public*, Thèse de doctorat en sociologie, Université de Paris V. p. 8.

[8] RUI, Sandrine, 2013. « Démocratie participative », *in* CASILLO, Ilaria et autres (sous dir.), *Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation*, Paris, GIS Démocratie et Participation, http://www.dicopart.fr

[9] إبراهيم، سعد الدين. 2000. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 13.

[10] بلقزيز، عبد الإله. 2001. **في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع، مدائح الأسطورة**. الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ص. 31.

[11] بشارة، عزمي. 2012. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، ص. 23.

[12] FERRIE, Jean-Noël. 2003. « « Société civile », autoritarisme et globalisation des normes », *Journal des anthropologues*. Mis en ligne le 18 janvier 2012. Consulté le 20 avril 2015. URL : http://jda.revues.org/1967

[13] انظر وثيقة رسمية بالموقع الرسمي لغرفة مجلس النواب (برلمان المملكة المغربية): https://urlz.fr/cJGp

[14] GANDOLFI, Paola. 2003. « La société civile au Maroc : signification et issues des processus de changement social et politique », *FourthMediterranean Social and PoliticalResearch*, Meeting Robert Schuman Centre For Advanced Studies, Florence-Montecatini Terme, 19-23. p. 5.

[15] ABOUHANI, Abdelghani. 1995. « Le mouvement associatif dans les quartierspopulaires marocains », *in* ABOUHANI, Abdelghani (sous dir.), *L'État et les quartiers populaires au Maroc : de la marginalisation à l'émeute. Habitat spontané et mouvements sociaux*, Dakar, Série des livres du CODESRIA, p. 122.

[16] DENOEUX, Guilain, et GATEAU, Laurent. 1995. « L'essor des associations au Maroc : à la recherche de la citoyenneté ? », *Maghreb, Machrek*, n° 150, octobre-décembre, p. 22.

[17] De MAILLARD, Jacques, 2002. « Les associations dans l'action publique locale : participation fonctionnalisée ou ouverture démocratique ? », *Lien social et Politiques*, n° 48, p. 146.

[18] مقابلة مع رئيسة جمعية "ر. ف."، مدينة الدار البيضاء، 29 أيار/مايو 2011.

[19] انظر الفصل 19 من دستور المملكة المغربية:

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf

[20] انظر القانون المتعلق بالهيئة بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية:

https://www.mmsp.gov.ma/uploads/documents/loi_79_14.pdf

[21] انظر دليل مساطر الهيئة بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية: https://urlz.fr/cCAo

[22] مقابلة مع رئيسة تعاونية للاقتصاد الاجتماعي، مدينة الرباط، 14 حزيران/يونيو 2011.

[23] هناء، شريكي، 2015. « الشباب المغربي والعمل الجمعوي : تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم »، *Insaniyat/ إنسانيات* [En ligne], 68 |, mis en ligne le 28 février 2017, consulté le 19 mai 2020. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/15156 ;DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.15156

[24] مقابلة مع المكلف بالتواصل بالمصلحة الاجتماعية لمحافظة/عمالة مدينة الرباط، 28 أيار/ماي 2012.

[25] انظر الفصل 12 من دستور المملكة المغربية: https://urlz.fr/cJGt

[26] مقابلة مع رئيس جمعية "م. أ."، مدينة الدار البيضاء، 14 حزيران/يونيو 2012.

[27] مقابلة مع المكلف بالتواصل بالمصلحة الاجتماعية لمحافظة/عمالة مدينة الرباط (مصدر سبق ذكره).

[28] مقابلة مع رئيس جمعية، مدينة الدا البيضاء، 20 أيار/حزيران 2011.

[29] مقابلة مع فاعل جمعوي، مدينة الدارالبيضاء، 14 حزيران/يونيو 2012.